Distr.
GENERAL

S/RES/1190 (1998)
13 August 1998



مجلس الأمن

القرار ١١٩٠ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٣٩١٦ المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والقرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٧، و القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ يعيد أيضا تأكيد التزامه القوي بالحفاظ على وحدة أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب بقوة عن استيائه من الحالة السياسية والأمنية المتدهورة في أنغولا التي نتجت في المقام الأول عن عدم إنجاز الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لالتزاماته بموجب "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق) وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يحيط علما بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا لإعادة الثقة في عملية السلام،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/723)،

١ - يرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص لتقييم الحالة في أنغولا وإسداء المشورة بشأن نهج العمل الممكن، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في موعد لا يجاوز ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، تقريرا يتضمن توصيات تتعلق بدور الأمم المتحدة في المستقبل في أنغولا؛

٢ - يعرب عن عزمه استعراض التوصيات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، والنظر في اتخاذ إجراءات مناسبة؛

٣ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ويحيط علما بالاعتبارات الواردة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في أنحاء البلد؛

٤ - يطلب إلى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وبصفة خاصة إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، بأقوى العبارات، الإحجام عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى زيادة تفاقم خطورة الحالة الحالية؛

٥ - يطالب بأن يذعن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الفور وبدون شروط لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة تجريد قواته من السلاح بشكل تام والتعاون الكامل في بسط الإدارة الحكومية بشكل فوري وبلا قيد أو شرط في أرجاء الإقليم الوطني، من أجل الحيلولة دون زيادة تدهور الحالة السياسية والأمنية؛

٦ - يطالب أيضا بأن يوقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا احتلاله من جديد للمواقع التي أقيمت فيها إدارة حكومية وأن يوقف هجمات أفراده على المدنيين وسلطات حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، بما في ذلك الشرطة، وأفراد الأمم المتحدة والأفراد الدوليون؛

٧ - يطلب إلى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وقف الدعاية العدائية والإحجام عن زرع ألغام جديدة ووقف عمليات التجنيد الإجباري وتجديد الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية بما فيها تنفيذ تدابير بناء الثقة مثل إعادة تنشيط الآليات المشتركة في المحافظات وفض اشتباك القوات العسكرية في الميدان؛

٨ - يطلب إلى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ضمان أن تحجم الشرطة الوطنية الأنغولية عن القيام بممارسات لا تتسق مع بروتوكول لوساكا وأن تحترم الأنشطة القانونية التي يمارسها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا باعتباره حزبا سياسيا عملا ببروتوكول لوساكا؛

٩ - يطالب بقيام حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وبصفة خاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، بالتعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في تيسير إمكانية اضطلاعها بأنشطتها للتحقق وبضمان سلامة وحرية حركة جميع أفراد الأمم المتحدة والأفراد الدوليين بلا قيد ولا شرط، بمن فيهم الذين يقدمون المساعدة الإنسانية؛

١٠ - يعرب عن اعتقاده القوي بأن عقد اجتماع في أنغولا بين رئيس جمهورية أنغولا وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يمكن أن يعطي عملية السلام زخما؛

١١ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذا تاما الأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات ١١٧٣ (١٩٩٨)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١٢ - يرحب بتعيين ممثل خاص جديد لأنغولا ويحث حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على التعاون الكامل معه في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية؛

١٣ - يشجع الأمين العام على مواصلة مشاركته الشخصية في عملية السلام؛

١٤ - يعرب عن تقديره لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
